

للعامل اذ وقع اليك هذه الارض تزرع بغيرك وبغيرك عيان الحادج يعني وسبك نصفان واقيم
 اليك ما فيها من التخليل عامل على ان تقوم عليه وتستفيد وتلحقه فاحرج فهو بيننا نصفان
 او قال ذلك من الفلك ولي الثلثان ووقال ذلك سبعة معلومة جازلا فجعل احد
 العتدين عطف على الاخر بحرف العطف ولم يجعل احدهما شرطاً على الاخر جازلان
 الاول فان لم يجعل احدهما شرطاً على الاخر لان كلمة على الشرط ولها في القول
 ابيحك هذه الحارة بالغة على ان تستاجر في هذه الدار الاخرى سهمك خمسة دراهم
 كان فاسداً ولو قال ابيعك هذه الدار بالغة واوجرك هذه الدار الاخرى سهمك خمسة
 جازلا لم يجعل احدهما شرطاً على الاخر ولو قال ابيعك هذه الدار بالغة على ان
 ابيعك هذه الامنة بما تدينه كان فاسداً ولو قال ابيعك هذه الامنة كانت
 جائزاً ولو المسئلة اختلاف الروايات وتما معناه الزيادة ولو دفع اليها ركبا
 وكذا وقال ازرع هذه الارض بغيرك ولم يعم هذا الكلام فالكسبه واسقه كان
 جائزاً لا يفسد واحدمتهم رجل ذفع اليه رجلاً راضحاً بالبيعها المزراع
 وتزرع العامل مع صاحب الارض بغيره ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة
 لان شرطهما زرع الارض على العامل بنسبة للعتد فان زرعها صاحب الارض
 والعامل بغيره ما سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون الربح بينهما
 على قدر بغيره ما لا يتنازلها ملكها وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عماره الارض
 اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر عمله قدر الارض الذي استعمل بغير
 المزارع رجل زرع ارضه ثم قال لغيره اقلع هذا الزرع فان زرعته في ارض لغيره
 ان الحارج بيننا نصفان كان فاسداً لانه لا مشقة للعامل في القلع فاذا انشط
 عليه عملاً لا ينتفع به العامل ففسد العتد وبعدهما قلع لا يفتلج جازلا لا جعل
 بعض البديل بمقابل القلع ودال بغيره ويجوز البديل فساد في صلح العتد
باب في مسائل مختلفه في قول

قايمة الحواف المنوع وبعداستين المنفعة لا يمكن المنوع وبما اقام البنية قبلت وان اقام
 بقضي ببنية المزارع لا بقا تثبت الزيادة وان اختلف قبل الزرع تماثلها وتاد المزارعة
 وسيلهمين المزارع وبما وكل يقضي بحلها وبما اقام البنية قبلت وان اقام البنية
 يقضي ببنية يقضي ببنية المزارع وان كان البدر من قبل المائل وقد خرجت الارض زرعاً
 فاختلف على هذا الوجه كان القول قول العامل مع يمينه ولا يتماثلان وبما اقام البنية
 قبلت وان اقام ما يقضي ببنية من لا بد منها وان اختلف قبل الزرع تماثلها وتاد المزارع
 دفع اليه رجلاً راضحاً ليزرع المزارع بغيره وتفرغ على ان الحارج بينهما فلما حصل الحارج
 قال صاحب البدر والبنية ببنية الاخر وان لم يخرج الارض شيئاً بعد الزرع فقال صاحب
 البدر شرطت لك نصف المزارع وقال صاحب الارض شرطت لي عشرين فيفوز عليك
 اجر الارض كان القول قول المزارع لان رب الارض يدعي عليه اجر الارض كان القول قول
 المزارع لان رب الارض يدعي عليه اجر الارض وهو بغيره وان اقام البنية كانت البنية ببنية
 المزارع لان بنية تثبت ما يشهد به الشهود وهو اشتراط نصف الحارج وبنية الاخر لا تثبت
 ما يشهد به الشهود وهو اشتراط نصف الحارج وبنية الاخر لا تثبت ما يشهد به الشهود وهو
 عشرون فيفوز وان اختلف على هذا الوجه قبل ان يزرع كان القول قول صاحب الارض
 وان كان يدعي فساد العتد لان الحارج يدعي عليه استحقاق سبعة ارجل وهو يتكبر
 رجل زرع ارض غيره فلما حصدا الزرع قال صاحب الارض كذا احري زرعته بغيري
 وقال المزارع كذا الكار وزرعته بغيري كان القول قول المزارع لانهما اتفقا على ان
 البدر كان بيديه فلكون القول فيه قول ذي اليد مزارع سبعة زرع الارض فاكله
 الجراد او اكل اكثره وبقي شئ قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئاً اخر فيما بقي
 من المدة فمنعه صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينهما على ان
 يزرع فيها فوجها معينا لبيته ان يزرع غيره ذلك فان كانت المزارعة عامة
 على ان يزرع فيها ما شاء وحطقت كما قاله ان يزرع فيها بقي من الوقت ما شاء
 كما استاجر رجلاً للمزارعة كان له ان يزرع فيها شئ من الاجارة ما شاء وقالوا
 رجلاً له وعندي وان كانت المزارعة بينهما نوعين ينبغي ان يكون له ان يزرع فيها
 ما هو متسل الا ول او وانه في الضرر كمن استاجر دابة ليعمل عليها مسلوماً كان له ان

قايمة